

## استغلال المونديال في الدعاية



## بعد مرج السلطان السرافيس تعود إلى يدا وبيلا وبيت سخم

عبد المنعم مسعود

كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في محافظة ريف دمشق بسام قاسم بتسيير وسائط النقل العامة إلى كل من بلدات بيلا ويلا وبيت سخم وعقربا. وأوضح قاسم في تصريح له «الوطن» أن جميع وسائط النقل المسجلة على هذه الخطوط قد عادت إلى خطوطها الأصلية السابقة دون أي تغيير على مساراتها المسجلة على دفتر الميكانيك الخاص بالركبة ولم يحدد عدد للوسائط التي تم تخصيصها على كل خط أو على مجموع الخطوط التي عادت إلى العمل. ووفقاً لقاسم فإن المحافظة تعاني مشكلة في وسائط النقل تتمثل في الفرق بين المسجل والفعلي مبيهاً أن آخر جرد قامت به المحافظة أظهر أن ٤٠٠٠ ميكروسرفيس فقط تعمل في كل محافظة ريف دمشق من أصل أكثر من ١٠ آلاف مسجلة لدى المحافظة إضافة إلى أن المحافظة لم تقم بجرد وسائط النقل لهذا العام. وأكد قاسم أن محافظة الريف اتخذت ما يلزم من أجل باقي الخطوط من تحضير للباصات وسحب فرورها إلى الخطوط الأخرى وذلك تمهيداً لعودتها إلى خطوطها الأصلية بعد سماح الجهات المختصة. وأوضح قاسم أن أي عودة لأي خط لا تتم إلا بعد رفع السواتر الترابية والتأكد من سلامة الطريق وحرمة بعد تشييدها وذلك حفاظاً على أمن الركاب وسلامتهم. وهذا وكان قد تمت عودة وسائط النقل إلى منطقة مرج السلطان في العوطة الشرقية عن طريق الميعة والكباس، منذ الخميس الماضي، بعد أن تم سحب بطاقات الفرز وتمت إعادة باصات خط مرج السلطان عبر خط يسير على الميعة ومفرق تشرين وكل طريق العوطة الواصل إلى مرج السلطان.

وجالت «الوطن» على كراج ابن عساكر والتقت السائقين والمواطنين وطالب السائقون بفتح مسرب خاص لهم عند حاجز بيلا وبينما طالب سائقو باصات مرج السلطان والبلدات الأخرى بإصلاح الطريق بسبب كثرة الحفر إضافة إلى مطالبته بتوسيعه. وأكد مواطنون التقته «الوطن» في الزبلطاني عودة خط كزبطننا إلى العمل عن طريق الكباس باتجاه جسرين وسقبا وعين ترما وحمورية وذلك بتعرفة ١٠٠٠ ليرة للراكب.

## لجنة الاستلام ترفض الاستلام والسبب عقوبات التفتيش

السويداء - عبيد صيموعة

اشتكى المهندسون العاملون في مديرية الخدمات الفنية من العقوبة المفروضة عليهم في القرار رقم ٢٤١ تاريخ ٢٧/٥/٢٠١٨ المتضمن فرض عقوبة حسم من الأجر الشهري المفروض بنسبة ٥ بالمئة لمدة ستة أشهر للمخالفات المنسوبة إليهم بالتقرير التفتيشي رقم ١٧/١٧.٤.٢٠١٦. وأكدوا لـ «الوطن» أن العقوبات التفتيشية التي لحقت بهم كلجنة استلام في الخدمات الفنية والتي جاءت نتيجة استلامهم مدرسة فواز البديع غير منطوية، موضحين أن الاستلام للمدرسة المذكورة كان منذ خمس سنوات على حين العقوبات التفتيشية التي طلع بها التفتيش كانت بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٨. ودعت اللجنة التفتيشية لم تراجع الملاحظات البنائية المدونة في محاضر الاستلام المؤقتة والتي جاءت على خلفية دراسة إضبارة المشروع المذكور، إضافة إلى الكشف الحسي على أرض الواقع حيث تبين للجنة آذالك العديد من الملاحظات البنائية التي دفعت اللجنة إلى مخاطبة المتعهد بتاريخ ٢٠١٣/٧/٨ للعمل على تلافيها حيث قام متعهد البناء المرسي على خلفية تلك الملاحظات بتوجيه كتاب إلى لجنة الاستلام بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٨ تضمن استدراك معظم الملاحظات الموضوعة من اللجنة، فما كان من اللجنة حينها إلا أن أدرجت ما تبقى من ملاحظات في بند الحسميات من خلال ضبط القبول القطعي المؤرخ بتاريخ ٢٠١٣/١١/١١ (والتي لا تتوق الاستلام النهائي) من وجهة نظر اللجنة، حيث أكد المهندسون أن اللجنة قامت بعملها بالشكل الأمثل وقامت بحسم المبالغ الواجب حسمها على المتعهد وفي بعض الأحيان تجاوزت الحدود المسموحة بالحسم لصلحة الحال العام، موضحة أن تقرير الحسميات يتم من أعضاء اللجنة المشكلة للاستلام والمؤلفة من ١٣ متهندساً لا تقل خبرتهم من ٢٠ عاماً في أعمال التفتيش. متساكين لماذا سمح بوقتها بالاستلام؟

وخاصة أن رأي اللجنة الخاص يمكن ألا يتفق مع آراء لجان أخرى مشكلة، وفي حال شعرت أي جهة بعدم اقتناعها بقرارات اللجنة يمكن تشكيل لجنة أخرى مستغربين أنه وبعد خمس سنوات من استلام المشروع واستمراره أن يقوم التفتيش بوضع تلك العقوبات مؤكداً رفضهم استلام أي مشروع مستقبلية وفق آلية التعاطي تلك من التفتيش. وحسب المهندسين كان التفتيش طرفاً من أطراف تتبع التنفيذ وأصدر عقوبات بعد سنوات من استلام المشروع، حيث لفت أحد مهندسي لجنة الاستلام والعامل كخبرة فنية في الرقابة والتفتيش منذ عام ٢٠٠٢ إلى أنه ووفق آلية العمل غير المنطقية تلك تمت مخاطبة محافظ السويداء بكتاب رسمي بضرورة تكليف أحد من عناصر الرقابة والتفتيش ليكون عضواً من عناصر لجنة الاستلام، علماً أن المحافظ قام برفض الطلب المذكور لعدم وجود صيغة قانونية لتعيين عنصر رقابي في اللجنة، وأكد جميع المهندسين ممن التقته «الوطن» رفضهم وتخوفهم من استلام المشروع القادم للجنة الاستلام وهو مشفى شهيا الذي يعود تاريخ عقود تنفيذه إلى بداية ٢٠٠٤ مؤكداً وضعهم العديد من الملاحظات حول العمل إلا أن آلية عمل فرع الرقابة والتفتيش في المحافظة أدت إلى فرملة خطواتهم العملية وتفكيرهم ملياً قبل الاستلام لعدم ضمانهم نتيجة الاستلام تلك.

بدوره مدير الخدمات الفنية في السويداء أدهم أبو عسلي أكد أن من يعمل بخطى بالضرورة موضحاً أن عمل لجنة الاستلام كان قانونياً وبناء على خبرة تنفيذ طويلة يضاف إليها الملاحظات والحسميات التي لحقت بمتعهد المدرسة المذكورة، مؤكداً أن العقوبات التي طالت مهندسي الخدمات أدت إلى إحباطهم وتخوفهم من استلام أي مشروع جديد على أرض المحافظة، مبيهاً أن الرقابة والتفتيش واكبت المشروع طوال فترة تنفيذه حيث جاءت العقوبات غير منصفة وخاصة أن المشروع قيد الاستثمار منذ أكثر من خمس سنوات.

## انتقادات لأداء وزارة الشؤون.. نواب يطالبون الوزيرة بتقديم أجوبة خطية للمجلس القادري لـ «الوطن»: عملية التثقيف في مكاتب التشغيل يعاني منها الكثير من المواطنين

محمد منار حبيجو

وجه نواب في مجلس الشعب انتقادات لأداء وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وخصوصاً فيما يتعلق بدورها في الجمعيات ومكاتب التشغيل، لدرجة أن عدداً من النواب أكدوا أنهم لم يفهموا المصطلحات التي تكلمت فيها الوزيرة ريمه قادري ومن أجوبتها تبين أنها غير مطلعة على بعض الأمور في وزارتها.

وخلال جلسة المجلس أمس لتقييم أداء الوزارة طاب نواب بأن تقدم الوزيرة أجوبة خطية للمجلس لأنهم لم يقتنعوا بالأجوبة التي قدمتها وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع حل مجلس إدارة الجمعية السورية للمعلوماتية. وأعربت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه قادري عن أمهلا أن تلام الوزارة في عملية التثقيف التي يعانى منها الكثير من المواطنين، مضيفة: «أقبل أن تلام حينما ترد إليها مشكلة مشقة ولم تعالجها أو تتابعها». انتقادات النواب لأجوبة قادري دفعها إلى الرد بقولها: «أعترت سلفاً إذا كانت هناك مصطلحات استعملتها لم تكن مقروءة بشكل جيد بالنسبة لأعضاء المجلس واعتقدت أنني أكتم بلغة مبسطة تخرج عن الإطار الأكاديمي. وطلب نائب رئيس مجلس الشعب نجدة أنور الذي ترأس الجلسة نيابة موضحاً أن عمل لجنة الاستلام كان قانونياً وبناء على خبرة تنفيذ طويلة يضاف إليها الملاحظات والحسميات التي لحقت بمتعهد المدرسة المذكورة، مؤكداً أن العقوبات التي طالت مهندسي الخدمات أدت إلى إحباطهم وتخوفهم من استلام أي مشروع جديد على أرض المحافظة، مبيهاً أن الرقابة والتفتيش واكبت المشروع طوال فترة تنفيذه حيث جاءت العقوبات غير منصفة وخاصة أن المشروع قيد الاستثمار منذ أكثر من خمس سنوات.



وفيما يتعلق بموضوع التأمينات الاجتماعية أكدت قادري أن مديونيتها على القطاعين العام والخاص بلغت ٢٢٥ مليار ليرة، معتبرة أن المؤسسة مرت بصعوبات خلال الفترة الماضية. وخلال ردها على مداخلات أعضاء المجلس كشفت قادري أن الوزارة أعامت النظر في مجلس الإدارة القائم على هذه المؤسسة والعمل على تصويب مسارها رغم أن هناك بعض العوائق القانونية التي لا تمكن الوزارة من إنهاء بعض عقود الإيجار من الغروض أن تكون قيمتها أكبر من ذلك. وأكدت قادري أن الوزارة توصلت مع نظيرتها المالية إلى تقامه بأن يكون هناك تسديد ما قيمته مليارات ليرة شهرياً كجزء من وفاء الدين اتجاهها، مضيفة: «وعدنا أنه كلما كان هناك تحسين في موارد الدولة يمكن أن تسرع عملية الجدولة وأن هناك متابعة مع الحكومة حول تلتابع جدولة الديونية لصلحة المؤسسة». وفيما يتعلق بموضوع الجمعيات أعربت قادري عن أمهلا أن يتوسع دور عمل الجمعيات في ملف الإغاثة والآن

يكون دورها مقتصر على أن تكون مركز توزيع فقط، داعية نواب المجلس إلى تقديم الشكاوى حول هذا الموضوع إن كانت موجودة. وأضافت قادري: لا يمكن إكثار دور الكثير من الجمعيات وأنه ليس كل العالم مسيئين، مؤكدة أن الوزارة لا تتلزم أحداً وأنه تم إلغاء جمعيات وحل مجالس إدارات. وأشارت قادري إلى أن حل مجلس الجمعية السورية للمعلوماتية جاء بناء على قرار تفتيشي وأنها طبقت القانون في ذلك ويين التقرير وجود ملاسات بتصرفات أفراد بالجمعية، مؤكدة أنه تم توجيه عقوبة لموظفين في الوزارة.

**لنواب كلمة**  
أكد النائب ماجد حلبيمة أنه لم يفهم من مائة الإجابة، حيث بلغ عدد مراكز التعليم الأساسي ٦٦ مركزاً أي في النسبة ٨ في مائة و١٣ في الدبس و١١ مراكز للأحرار في حماه، وكان عدد الأحرار ٤٧٤ للذكور ٥٣٣ للإناث و٣٤٧٠ للذكور دراسة نظامية و٣٤٨٩ للذكور دراسة حرّة ونجح من مجموع المتقدمين ٦٢٤ طالباً بنسبة بلغت ٧٩,١٨ ٪. وعن موضوع الدراسة الثانوية بين مدير التربية أن عدد طلاب الثانوية ٢٨٣٤ طالباً وطالبة منهم ١٤٨٩ طالباً وطالبة و١٣٤٥ طالباً في الفرع العلمي ١٦٠٠ طالباً والطبي والأدبي ١٣٣٤ طالباً وطالبة والتجارة ٣٧٥ طالباً وطالبة و٩٦٤ طالباً وطالبة دراسة نظامية و١٨٦٠ طالباً وطالبة دراسة حرّة، وجمع هؤلاء قدموا امتحاناتهم خارج محافظة الرقة كل حسب منطقة إقامته وهي ٢٤ مركزاً ١٣ منها للإناث و١١ للذكور.

- ◀ حاتان فقط جهولي
- النسب من الوطنة
- الشرقية لبافين من
- ذوي الإعاقة
- ◀ اقتراح بإنشاء مؤسسة
- لتشغيل خادمت المنازل
- من السوريات

وفيما يتعلق بموضوع التأمينات الاجتماعية أكدت قادري أن مديونيتها على القطاعين العام والخاص بلغت ٢٢٥ مليار ليرة، معتبرة أن المؤسسة مرت بصعوبات خلال الفترة الماضية. وخلال ردها على مداخلات أعضاء المجلس كشفت قادري أن الوزارة أعامت النظر في مجلس الإدارة القائم على هذه المؤسسة والعمل على تصويب مسارها رغم أن هناك بعض العوائق القانونية التي لا تمكن الوزارة من إنهاء بعض عقود الإيجار من الغروض أن تكون قيمتها أكبر من ذلك. وأكدت قادري أن الوزارة توصلت مع نظيرتها المالية إلى تقامه بأن يكون هناك تسديد ما قيمته مليارات ليرة شهرياً كجزء من وفاء الدين اتجاهها، مضيفة: «وعدنا أنه كلما كان هناك تحسين في موارد الدولة يمكن أن تسرع عملية الجدولة وأن هناك متابعة مع الحكومة حول تلتابع جدولة الديونية لصلحة المؤسسة». وفيما يتعلق بموضوع الجمعيات أعربت قادري عن أمهلا أن يتوسع دور عمل الجمعيات في ملف الإغاثة والآن

## ترميم ٥٠ مدرسة في ريف الرقة المحرور ٣٠ قيد الدراسة الهادي: آلاف الطلاب عبروا نهر الفرات بوسائل بدائية للمشاركة في امتحانات الإعدادية

محمود الصالح

أكد مدير التربية في الرقة عبد الإله الهادي ترميم ٣٠ مدرسة في منطقة دبسي عقنان المحررة منها ١٤ مدرسة على بند إعادة الإعمار، مبيهاً أن المديرة تمارس أغلب أعمالها في الوقت الحالي من منطقتي دبسي والسبخة على ريف الرقة المحرر، وتجري الآن عمليات الترميم لـ ٢٠ مدرسة في منطقة السبخة، حيث يتم العمل في إعادة الأجزاء المهتمة والإكساء والدهان وشبكات الكهرباء والمياه وشبكة الصرف الصحي، مشيراً إلى أن المديرية أنجزت دراسة لـ ٣٠ مدرسة في منطقة معدان ليصار إلى ترميمها بتمويل من «النيوسيف». وأشار الهادي إلى أن المديرية تقوم بتطبيق البرنامج التعليمي المنهاج «ب» للصفوف من الأول حتى الصف الثامن من خلال ٤٢ مدرسة المحافظة منها ٤٢ مدرسة في السبخة و٣٧ مدرسة في معدان و٣٤ مدرسة في دبسي، ويصل عدد الطلاب من جميع المراحل من الأول الابتدائي حتى الثالث الثانوي إلى ٢١ ألف طالب وطالبة. ولتف مدير التربية إلى أنه وللمرة الأولى منذ عام ٢٠١٣ تجري الامتحانات للمرحلة الأساسية رغم عدم وجود ظروف مناسبة، حيث كان الآلاف



على كيفك باتجاه المركز الثقافي نحو الشام وتدعى بحارة الشوام، ويان هذه المنطقة أصبحت جاهزة لعودة الناس إليها لافتاً إلى أن القسم الثاني من داريا ما يزال فيه حالة دمار وإزالة أنقاض، ويان هناك تقييماً لخطط تنظيمية في داريا. وبين شعبان بأنه تم رصد نحو مليار ل.س لإعادة تأهيل مدخل داريا من لقس الجنوبي، كاشفاً عن إمكانية عودة الأمان خلال فترة قريبة جداً، مؤكداً أن كل شخص يملك أرضاً في محافظة الريف ستبقى لأصحابها، ويانه لا يمكن أن يغير من الملكية أي مخطط تنظيمي. من جهته أكد رئيس مجلس مدينة

المحافظة أهلت من داريا حارة الشوام.. والقسم الثاني ما زال مدمراً شعبان لـ «الوطن»: خدمات داريا منجزة ومليار ليرة لإعادة تأهيل مدخل المدينة

الوطن

كشف عضو المكتب التنفيذي مدير شعبان لـ «الوطن» أن البنية التحتية في منطقة داريا أصبحت منجزة بشكل تقريبي وبأنها أصبحت مخرمة بالكهرباء والمياه والصرف الصحي. وأكد شعبان تجهيز مدرسة ويتم العمل على تجهيز مدرستين أيضاً، إضافة إلى تأهيل مركز الشرطة والمركز الصحي، مبيهاً بأن محافظة ريف دمشق أنجزت كل ما هو مطلوب منها، وأن عودة الأهالي مرتبطة بموافقة الجهات المختصة، منوهاً بأن داريا ما يزال فيها أسلحة وعبوات ناسفة مطورة تتم معالجتها من قبل الفرق الهندسية. وفي التفاصيل أوضح شعبان بأن الخدمات جاهزة، مشيراً إلى وجود أمور مرتبطة بعودة الناس، مضافاً: «قمت سابقاً بتركيب قسم من شجرة عودات المياه لبعض مداخل الأبنية ولكن تمت سرقتها، فلذلك توفقتا عن تركيب عدادات المياه إلى أن يدخل الأهالي إليها لكي نستطيع إتمام الأعمال، مبيهاً بأن المنطقة التي تم تأهيلها تمتد من دوار فلافل